

١١
١٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٢



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

٢٠٠٧/٧/٢٤

السيد / رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن المحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها مشفوعاً بمذكرته الايضاحية ، رجاء عرضه على المجلس الموقر مع اعطائه صفة الاستعجال .

مع خالص الشكر ،،،

مقدموه

أحمد عبدالعزيز السعدون
د. حسن عبدالله جوهري
عادل عبدالعزيز الصرعاوي
مسلم محمد الببراك
عدنان سيد عبدالصمد

حياك إلى لجنة السيد لشيخنا لثابت
حياك إلى عمرك أعمار المحبة لثابت

مع اعطائه صفة الاستعجال

١١
١٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

اقتراح بقانون
في شأن المحافظة على
الثروة النفطية وحسن استغلالها

- بعد الاطلاع على الدستور وبوجه خاص المواد ١٧ و ٢١ منه ،
- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤م بإنشاء ديوان المحاسبة ، والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٣م بشأن المحافظة على مصادر الثروة البترولية ،

وافق مجلس الامة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه :-

مادة اولى

يحدد انتاج النفط الخام المصرح به سنوياً اعتباراً من اول السنة المالية التالية لتاريخ العمل بهذا القانون من جميع الحقول النفطية في الكويت شاملة نصيب الكويت في الحقول النفطية في المنطقة المقسومة ، بنسبة مئوية لاتجاوز متوسط الانتاج السنوي الفعلي من النفط الخام للسنتين الماليتين ٢٠٠٤/٢٠٠٥م و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م مقسوماً على اجمالي الاحتياطي النفطي المؤكد في جميع هذه الحقول والمعلن عن انه تسعة وتسعون بليون برميل (٩٩ بليون) برميل .
وإذا ثبت ان كمية الاحتياطي النفطي المؤكد تزيد أو تقل عن كمية الاحتياطي النفطي المؤكد والمعلن عن انه تسعة وتسعون بليون برميل (٩٩ بليون) برميل ، حدد الانتاج بالنسبة المئوية ذاتها مضروبة في اجمالي الاحتياطي النفطي المؤكد طبقاً لما هو مبين في الجداول الموثقة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

مادة ثانية

على وزير الطاقة ان يرسل الى كل من مجلس الامة ومجلس الوزراء وديوان المحاسبة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون ، وبعد ذلك خلال ستين يوماً من انتهاء كل سنة مالية عن السنة المالية المنقضية ، صوراً موثقة باللغة العربية من البيانات الخاصة بالحقول النفطية الكويتية (الاحتياطي النفطي) طبقاً للجدول المرفقة بهذا القانون مضافاً إليها أي حقول أو مكامن جديدة ، موضحاً بها على وجه الخصوص الاحتياطي النفطي المؤكد لكل حقل ولكل مكن في كل حقل على حدة ، مع بيان سقف الانتاج المصرح به محدداً وفقاً لحكم المادة الاولى من هذا القانون .

وعلى ديوان المحاسبة أن يقدم لكل من مجلس الامة ومجلس الوزراء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه لكل جدول من الجداول المشار إليها في الفقرة السابقة تقريراً عن ماورد في هذه الجداول .

مادة ثالثة

يجوز بقانون بما يتفق مع حفظ الثروة النفطية وحسن استغلالها ، وبمراعاة مقتضيات امن الدولة واقتصادها الوطني زيادة أو تخفيض النسبة المئوية المقررة للانتاج في المادة الاولى من هذا القانون .

مادة رابعة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح الاحمد الجابر الصباح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

مذكرة ابضاحية

للاقتراح بقانون في شأن

المحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها

لقد أولى المشرع الدستوري عناية خاصة للاموال العامة وللثروات الطبيعية حيث نص في المادة (١٧) من الدستور على أن " للاموال العامة حرمة ، وحمايتها واجب على كل مواطن " كما نص في المادة (٢١) منه على أن " الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك الدولة ، تقوم على حفظها وحسن استغلالها ، بمراعاة مقتضيات امن الدولة واقتصادها الوطني " .

واذ كان المصدر الرئيسي والاول للاموال العامة هو الثروة النفطية ، فإن الواجب يحتم على الجميع وعلى الدولة بوجه خاص معرفة حقيقة الاحتياطيات النفطية المؤكدة حتي يمكن رسم سياسة للانتاج تتفق ومبدأ المحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها بمراعاة مقتضيات امن الدولة واقتصادها الوطني كما أكد ذلك الدستور في المادة (٢١) منه .

وفي حدود المعدلات الحالية للانتاج السنوي من النفط الذي اذا ما قورن بكمية الاحتياطي النفطي المعلن عن أنه تسعة وتسعون بليون برميل (٩٩ بليون) برميل ، وما كان يصدر من بيانات في سنوات سابقة عن الجهات المختصة في شئون النفط تعلن سنوياً عن زيادة في الاحتياطيات النفطية تقترب من الكميات المنتجة سنوياً ، مما كان يشير الى ثبات حجم الاحتياطي النفطي المؤكد المعلن بل والى تناميهِ لسنوات طويلة ، كانت الدولة تشعر بالاطمئنان الى ان الاستمرار في هذه المعدلات من الانتاج التي تحقق المحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها وتمتد بها لفترة تناهز قرناً من الزمان ، انما كانت تأخذ في اعتبارها أمرين اولهما الالتزام بما تضمنه الدستور من توجيه في المادة (٢١) منه ، وخاصة فيما يتعلق بالمحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها وثانيهما مراعاتها في الوقت ذاته لامور عدة لعل اهمها الاسهام في توفير هذه المادة الاستراتيجية للمستهلكين في مختلف دول العالم وبالقدر الذي لا يتعارض مع مقتضيات امن الدولة واقتصادها الوطني ودون أن يكون ذلك على حساب المصلحة العليا للوطن .



الا ان ماتناقلته وسائل الاعلام المختلفة في الفترة الاخيرة وخاصة المهمة منها بشنون الطاقة والتي شككت في صحة الاحتياطات النفطية الكويتية المؤكدة بل وزاد بعضها على ذلك بأنه وفقاً للمعلومات التي انتهت الى علمها والصادرة عن الجهات المختصة في شئون النفط في دولة الكويت فإن الاحتياطي النفطي الكويتي لايجاوز ٤٨ بليون برميل كما تبين كذلك من تقرير صادر عن شركة نفط الكويت في ديسمبر ٢٠٠١م مصنف على أنه (سري للغاية) أن الاحتياطي النفطي المؤكد يبلغ اربعة وعشرين بليوناً ومائتين وخمسة ملايين برميل (٢٤,٢٠٥ مليون) برميل ، أي مادون خمسة وعشرين في المائة (٢٥%) من الاحتياطات المعلنة من النفط الخام الكويتي ، دون ان تصدر أي ردود علمية موثقة ومعتمدة تبدد الشكوك حول سلامة المعلومات المعلنة عن حقيقة الاحتياطات المؤكدة (PROVEN RESERVES) من النفط الخام في الكويت ، مما يثير مخاوف مبررة ومشروعة عن استنزاف كامل الاحتياطات من الثروة النفطية في فترة قصيرة جداً خلافاً لما كان يعتقد ، وذلك بالمعدلات الحالية للإنتاج اليومي من النفط الخام ، اما اذا ما أخذ في الاعتبار المحاولات المستمرة لرفع الإنتاج ، فان الصورة حول مصير الثروة النفطية في خلال فترة وجيزة تبدو مفرجة .

ومن اجل ضمان التعامل مع الثروة النفطية الناضبة بالمحافظة عليها وحسن استغلالها بمراعاة مقتضيات امن الدولة واقتصادها الوطني كما نص على ذلك الدستور في المادة (٢١) منه وكى لايستمر استنزاف هذه الثروة الناضبة في ظل بيانات عن الاحتياطي النفطي المؤكد أثيرت التساؤلات والشكوك حول صحتها ، وحتى يخضع كل أولئك لرقابة كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية يعاونهما ديوان المحاسبة كسلطة رقابية اعد هذا الاقتراح بقانون ناصاً في مادته الاولى على تحديد الإنتاج من النفط الخام المصرح به سنوياً اعتباراً من اول السنة المالية التالية لتاريخ العمل بهذا القانون من جميع الحقول النفطية في الكويت شاملة نصيب الكويت في الحقول النفطية في المنطقة المقسومة بنسبة مئوية لتجاوز متوسط الإنتاج السنوي الفعلي من النفط الخام للسنتين الماليتين ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م مقسوماً على اجمالي الاحتياطي النفطي المؤكد في جميع هذه الحقول المعلن عن انه تسعة وتسعون بليون برميل (٩٩ بليون) برميل ، وبذلك فان السقف قد حدد بافترض صحة كمية الاحتياطي النفطي المؤكد



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

المعلنة ، اما اذا تبين ان كمية الاحتياطي النفطي المؤكد تزيد أو تقل عن كمية الاحتياطي النفطي المؤكد والمعلن على انه (٩٩ بليون) برميل ، فان سقف الانتاج سيحدد بضرب النسبة ذاتها في اجمالي الاحتياطي النفطي المؤكد طبقاً لما هو مبين في الجداول الموثقة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون ، ومعنى هذا انه اذا كان ما انتج من النفط الخام في السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ م (٩٨٠) مليون برمیل ، وان ما انتج في السنة المالية ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ م (١٠٠٠) مليون برمیل فان المتوسط السنوي للانتاج السنوي للسنتين الماليتين يكون ٩٨٠ مليون + ١٠٠٠ مليون - ٢ = ٩٩٠ مليون ، وبقسمة هذا الرقم على كمية الاحتياطي النفطي المعلن ومقداره ٩٩ بليون برمیل فان النتيجة تكون واحداً في المائة (١%) وعليه فاذا تبين وفقاً للجداول الموثقة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون أن الاحتياطي النفطي المؤكد قد زاد الى (١٢٠) بليون برمیل فان الانتاج المصرح به سيرتفع الى (١٢٠٠) مليون برمیل ، اما اذا تبين وفقاً للجداول ذاتها أن الاحتياطي النفطي المؤكد قد انخفض الى (٨٠) بليون برمیل فان الانتاج المصرح به سينخفض الى (٨٠٠) مليون برمیل ، وهكذا زيادة أو انخفاضاً .

وحتى لا يكون الاعتماد على تحديد الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في الكويت مستنداً الى تظمينات او تصريحات او بيانات ومعلومات ليست معتمدة او موثقة فقد اوجبت المادة الثانية من هذا القانون على وزير الطاقة ان يرسل الى كل من مجلس الامة ومجلس الوزراء وديوان المحاسبة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون ، وبعد ذلك خلال ستين يوماً من انتهاء كل سنة مالية عن السنة المالية المنقضية صوراً موثقة باللغة العربية من البيانات الخاصة بالحقول النفطية الكويتية (الاحتياطي النفطي) ، وذلك طبقاً للجداول المرفقة لهذا القانون مضافاً اليها أي حقول أو مكامن جديدة ، على ان تتضمن على وجه الخصوص الاحتياطي المؤكد لكل حقل ولكل مكن في كل حقل على حدة وعلى ان يذكر ايضا الانتاج المصرح به محدداً وفقاً لحكم المادة الاولى من هذا القانون ، وناطت الفقرة الثانية من هذه المادة بديوان المحاسبة مسؤولية تقديم تقرير الى كل من مجلس الامة ومجلس الوزراء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه لكل جدول من الجداول المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة عن ماورد في هذه الجداول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

وما من شك في وجوب أن يتضمن التقرير المعايير المتعارف عليها والمعتمدة في تحديد الاحتياطي النفطي المؤكد (PROVEN RESERVES) ومنها على سبيل المثال (احتمال ١٠) (P10) (احتمال ٥٠) (P50) (واحد احتمال ٩٠) (P90) ، وأي معايير أو وسائل أخرى موصلة للحقيقة ، وغني عن البيان التأكيد على حق الديوان في الاستعانة بمن يراه من الخبراء والمختصين من أجل اعداد تقريره .

اما المادة الثالثة فقد راعت انه قد يتبين من الحقائق مايفرض واقعاً يتحتم التعامل معه بتوجه مختلف ، ومن ثم فقد أجازت هذه المادة بقانون اعادة النظر في النسبة المقررة للانتاج في المادة الاولى من هذا القانون سواء كان ذلك بزيادتها او بخفضها بما يتفق مع حفظ الثروة النفطية وحسن استغلالها وبمراعاة مقتضيات امن الدولة واقتصادها الوطني .

NK	RAUDHATAIN	UPPER BURGAN							
NK	RAUDHATAIN	MIDDLE BURGA							
NK	RAUDHATAIN	RATAMI							
NK	RAUDHATAIN	LOWER FARIS							
NK	RAUDHATAIN	OTHERS							
NK									
NK	SABRIYAH	LOWER BURGAN							
NK	SABRIYAH	ZUBAIR							
NK	SABRIYAH	MAUDDUD							
NK	SABRIYAH	MAUDDUD							
NK	SABRIYAH	UPPER BURGAN							
NK	SABRIYAH	MIDDLE BURGA							
NK	SABRIYAH	TUBA							
NK	SABRIYAH	LOWER FARIS							
NK	SABRIYAH	OTHERS							
NK									
NK	RATQA	RATQA ZUBAIR							
NK	RATQA	LOWER FARIS							
NK	RATQA	OTHERS							
NK									
NK	BAHRA	MAUDDUD							
NK	BAHRA	MARRAT							
NK	BAHRA	BURGAN							
NK	BAHRA	LOWER FARIS							
NK	BAHRA	OTHERS							
NK									
NK	ABDALI	ABDALI BURG							
NK	ABDALI	ABDALI ZUBA							
NK	ABDALI	ABDALI RATA							
NK	ABDALI	OTHERS							
NK									
NK	RATQA SE	MAUDDUD							
NK	RATQA SE	BURGAN							
NK	RATQA SE	ZUBAIR							
NK	RATQA SE	OTHERS							
NK									
WK	UMM GUDAIR	MINAGISH OOLITE							

WK	UMM GUDAIR	NAJMAH & SARJELU																		
WK	UMM GUDAIR	MARRAT																		
WK	UMM GUDAIR	RATAWI LST.																		
WK	UMM GUDAIR	RATAWI SHALE																		
WK	UMM GUDAIR	TAYARAT																		
WK	UMM GUDAIR	OTHERS																		
WK	MINAGISH	MINAGISH OOLITE																		
WK	MINAGISH	NAJMAH & SARJELU																		
WK	MINAGISH	MARRAT																		
WK	MINAGISH	BURGAN SAND																		
WK	MINAGISH	WARA SAND																		
WK	MINAGISH	MISHRIF																		
WK	MINAGISH	OTHERS																		
WK	ABDULYAH	NAJMAH & SARJELU																		
WK	ABDULYAH	MARRAT																		
WK	ABDULYAH	OTHERS																		
WK	DHARIF	NAJMAH & SARJELU																		
WK	DHARIF	MARRAT																		
WK	DHARIF	OTHERS																		
WK	KRA ALMARU	RATAWI SHALE																		
WK	KRA ALMARU	NAJMAH & SARJELU																		
WK	KRA ALMARU	OTHERS																		
WK	KAHLULAH	RATAWI																		
WK	KAHLULAH	MARRAT																		
WK	KAHLULAH	NAJMAH & SARJELU																		
WK	KAHLULAH	OTHERS																		
WK	RAHIYAH	NAJMAH & SARJELU																		
WK	RAHIYAH	MARRAT																		
WK	RAHIYAH	OTHERS																		
WK	SOUTH FUWARIS	RATAWI																		
NZ	SOUTH FUWARIS	RATAWI OOLITE																		
NZ	SOUTH FUWARIS	OTHERS																		
NZ	SOUTH UMM GUDAIR	RATAWI																		
NZ	SOUTH UMM GUDAIR	RATAWI LIMESTONE																		
NZ	SOUTH UMM GUDAIR	TAYARAT																		
NZ	SOUTH UMM GUDAIR	MARRAT																		

NZ	SOUTH UMM GUDAIR	RATAWI SANDS																	
NZ	SOUTH UMM GUDAIR	OTHERS																	
	WAFRA	RATAWI LIMESTONE																	
NZ	WAFRA	RATAWI OOLITE																	
NZ	WAFRA	WARA / BURGAN																	
NZ	WAFRA	3RD EOCENE																	
NZ	WAFRA	2ND EOCENE																	
NZ	WAFRA	1ST EOCENE																	
NZ	WAFRA	OTHERS																	
NZ	ARO	WARA SAND																	
NZ	ARO	OTHERS																	
NZ	HUMMA	MARRAT																	
NZ	HUMMA	OTHERS																	
NZ	NORTH EAST WAFRA	WARA SAND																	
NZ	NORTH EAST WAFRA	OTHERS																	
TOTAL KUWAIT																			